كلمة وفد سلطنة عمان امام اللجنة المعنية بمناقشة التقارير الدورية من الثاني و حتى الخامس للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التميز العنصري (الفترة من ٢٠٠٦ – ٢٠١٢) في وثيقة واحدة

يود وفد بلادي ان يتقدم بالشكر الجزيل الي اللجنة المعنية بمناقشة تقارير السلطنة فيما يتعلق بالاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع اشكال التمييز العنصري من الثاني وحتى الخامس (للفترة من ٢٠٠٦ الي ٢٠١٢) علي جهودها المقدرة في مجال تعزيز وحماية حقوق الانسان مؤكدين لكم اننا معكم للارتقاء بتلك الجهود كما يسر وفد بلادي ان يتقدم لكم بالشكر الجزيل علي اعطاءنا الفرصة لإلقاء الضوء علي المنهجية التي اتبعت في كتابة هذا التقارير ومحتوياتها واخر المستجدات فيها .

أولا: من حيث منهجية وعملية التشاور من أجل إعداد التقارير

نظراً للأهمية التي توليها حكومة سلطنة عمان لحقوق الإنسان بصورة عامة والقضاء على التمييز العنصري بشكل خاص، فقد شكل مجلس الوزراء الموقر لجنة برئاسة فضيلة الدكتور القاضي/ خليفة بن محمد الحضرمي - نائب رئيس المحكمة العليا بوزارة العدل وعضوية ممثلين من: الادعاء العام - وزارة الخارجية - وزارة القوى العاملة - وزارة الشؤون القانونية - وزارة التنمية الاجتماعية - وزارة الاقتصاد الوطني - وزارة الداخلية - وزارة التربية والتعليم - واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالإضافة الى ممثل من منظمات المجتمع المدني (محام).
كما قامت اللجنة باستعراض ودراسة المستجدات في التشريعات والقوانين المحلية خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان بما فيها القضاء على التمييز والتطور القائم في الإجراءات المطبقة للحد من ظاهرة التمييز، وقامت في سبيل ذلك بالاتصال بمجموعة من الوزارات والمؤسسات منها مؤسسات المجتمع المدني لجمع المعلومات الضرورية.

٤-تعزيز وحماية حقوق الفئات الأولى بالرعاية
٥-الحقوق المدنية و السياسية
٦-جهود السلطنة في التعريف والاعلام و النشر لأحكام الاتفاقية

ب- الرد على ملاحظات اللجنة

ثالثا: من حيث أهم التطورات اللاحقة للتقارير

١-من حيث التعداد العام للسكان لقد بلغ عدد السكان حسب اخر إحصاء ٢٠١٥ ٣٩٩٣٠٠٠ (ثلاثة مليون و تسعمائة و ثلاثة و تسعون الف نسمة).
٢-تعزيزا للوعي بمحتوى التقارير و التعريف بالاتفاقية تم عقد مجموعة من اللقاءات العامة كان اخرها ندوة خاصة حول هذه التقارير و التعريف بالاتفاقية الدولية و مضامينها في جامعة السلطان قابوس و بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، حضرها مجموعة من الأساتذة و الطلاب و مؤسسات المجتمع المدني (جمعيات المرأة العمانية و عدد من المحامين و جمعية الصحفيين) كما تم تغطية هذه الندوة عن طريق وسائل الاعلام المرئية و المسموعة و باللغتين العربية و الإنجليزية و ذلك بتاريخ ٢١ مارس ٢٠١٦ بمناسبة احياء ذكرى اليوم العالمي لمكافحة التمييز العنصري و كره الاجانب.
٣-حمايتا لحقوق الطفل فقد صدر قانون الطفل بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٢ / ٢٠١٤ في ١٩-٥-٢٠١٤.
٤-في مجال خدمات الاتصالات فقد تم انشاء شركة سادسة كمشغل رئيسي لخدمات الهاتف و الاتصالات (شركة أواصر عمان للاتصالات).

كما عقدت اللجنة مجموعة من الاجتماعات لدراسة الردود الواردة من الوزارات على ملاحظات لجنة الخبراء، وكخطوة أولى تم الاتصال مع الجهات المعنية الرسمية وغير الرسمية لاستكمال المعلومات المطلوبة لإعداد التقارير، آخذاً في الاعتبار الإجراءات لإعلان دوربن (DURBIN).

مما انعكس إيجابا على صياغة التقرير الوطني في ظل المعطيات المتوفرة عن حقوق الإنسان ومكافحة الاتجار بالبشر في سلطنة عمان والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تمت المصادقة عليها من قبل سلطنة عمان في مجال حقوق الإنسان بصورة عامة والقضاء على التمييز العنصري بصورة خاصة.

كما تم استعراض التقرير مع مؤسسات المجتمع المدني و الأخذ بملاحظاتهم، و مؤخرا تم عقد ندوة خاصة حول هذه التقارير و التعريف بالاتفاقية الدولية و مضامينها في جامعة السلطان قابوس و بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، حضرها مجموعة من الأساتذة و الطلاب و مؤسسات المجتمع المدني (جمعيات المراءة العمانية و عدد من المحامين و جمعية الصحفيين) كما تم تغطية هذه الندوة عن طريق وسائل الاعلام المرئية و المسموعة و باللغتين العربية و الإنجليزية و ذلك بتاريخ ٢١ مارس ٢٠١٦ بمناسبة احياء ذكرى اليوم العالمي لمكافحة التمييز العنصري و كره الاجانب.

ثانيا : من حيث محتوى التقارير

لقد اشتمل التقرير على العناصر التالية:

أ- المواضيع

١-الأرض و السكان
٢-الأطر المؤسسية لحقوق الإنسان و صونها
٣-تعزيز و حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٥-في مجال تبسيط إجراءات التقاضي وحل المنازعات بالطرق الودية فقد تم استحداث ثلاث لجان للتوفيق و المصالحة في عدد من ولايات السلطنة.

٦-و في مجال التعليم فقد تم انشاء جامعتين خاصتين في محافظة مسقط و محافظة جنوب الشرقية.

٧-و في مجال تشجيع الاستثمار فقد عملت السلطنة على تبسيط إجراءات التراخيص الخاصة بالاستثمار خصوصا الأجنبي مما جعلها تتبوا مرتبة متقدمة بين دول العالم في هذا المجال حيث حصلت السلطنة مؤخرا تصنيف افضل عشر دول في العالم (المرتبة الرابعة) في مجال تسهيل الاستثمار و الذي سوف يحتفى به في الربع من الشهر القدم هنا في جنيف (الاونكتاد).

ختاما اكرر شكري و تقدير الى رئيس و أعضاء اللجنة المحترمين متطلعين الى حوار تفاعيلي بناء و الشكر أيضا موصلا للقائمين على عملية الترجمة و سكرتارية اللجنة و الحضور من مؤسسات المجتمع المدني .